

إعلان واشنطن بين الولاية الدينية والولاية السياسي

أولاً: البداية

جرى توقيع إعلان واشنطن في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٤ من قبل الملك حسين



الملك حسين، بيل كلنتون، إسحاق رابين، وادي عربة ١٩٩٤

واسحق رابين والرئيس الأمريكي وليام كلينتون وجاء فيه الإعلان عن "انتهاء حالة الحرب والعداء بين الأردن وإسرائيل". وجاء في الفقرة الثالثة من الإعلان النص التالي: "تُحترم إسرائيل الدور الخاص الحالي للملكة الأردنية الهاشمية

في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وعندما تبدأ المفاوضات حول الوضع الدائم، فإن إسرائيل سوف تعطي أولوية عالية للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن وبالإضافة إلى ذلك، اتفق الطرفان على العمل معا لتعزيز العلاقات بين الأديان التوحيدية الثلاثة".

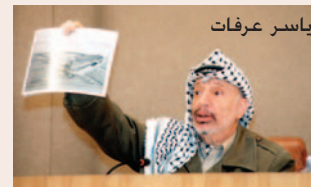
ثانياً: الفصل بين السيادة والولاية الدينية

شرح شمعون بيرس الموقف الإسرائيلي بقوله: "لقد قلت أن القدس مغلقة سياسياً ومفتوحة دينياً وهذا يعني أنها ستبقى موحدة، فقط كعاصمة لإسرائيل وليس عاصمتين، وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية ولكن عندما يتعلق الأمر باحتياجات وحقوق المؤمنين الآخرين، فإننا منفتحون على الاقتراحات... لقد توصلنا إلى اتفاقية مع الفاتيكان حول تسيير شؤونهم الدينية وبالتالي فأنا متأكد أنه يمكننا التوصل إلى اتفاق مع الأديان الأخرى". (جيروزاليم بوست، ١٩٩٤/٧/٢٣ ص. ٢). ويضيف بيرس: "إن المفاوضات حول القدس مستمرة لكي تبقى مغلقة سياسياً ومفتوحة على المستوى الديني".

ثالثاً: الموافقة الأمريكية

خاطب الرئيس الأمريكي وليام كلينتون حفل توقيع إعلان واشنطن بقوله: "يا صاحب الجلالة... وفي هذا الإعلان الذي ستوقعونه، إن دوركم كحامي للأماكن المقدسة الإسلامية في القدس ومن بينها المسجد الأقصى، قد حُفظ لكم. وقد وافقت إسرائيل على إيلاء أولوية كبيرة لدور الأردن التاريخي حيال هذه الأماكن المقدسة في مفاوضات الوضع النهائي". (نشرة الأنباء الأمريكية، ١٩٩٤/٧/٢٧ ص. ١١).

رابعاً: الاعتراض والتخلف



ياسر عرفات

جاء في تصريح إعلامي فوري صادر عن مكتب الرئيس ياسر عرفات، رئيس م.ت.ف والسلطة الوطنية الفلسطينية بتاريخ ٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٤:

١. ليس من حق الحكومة الإسرائيلية أن تعطي أي دور أو تعهد حول القدس لأن إسرائيل دولة محتلة. ولذلك، ليس لإسرائيل أي حق أن تتصرف في هذا الموضوع وفقاً للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية بما فيها قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة والجامعة العربية والإفريقية وعدم الانحياز.
٢. هذا التصرف الإسرائيلي يشكل انتهاكاً واضحاً للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي حيث اتفق أن الوضع النهائي للقدس وللأماكن المقدسة سيبحث مع الطرف الفلسطيني في المرحلة النهائية من المسار الفلسطيني الإسرائيلي.
٣. إن هذا التصرف الإسرائيلي يحدد مسبقاً مصير القدس وحصره فقط من إسرائيل بدور في الأماكن الإسلامية المقدسة.

٤. تحاول إسرائيل بهذا التصرف تجاهل حقيقة أن قضية القدس هي "قضية سياسية فلسطينية وعربية ومسيحية وإسلامية".

٥. إن قضية القدس هي قضية أرض محتلة وجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذا ما تم تأكيده مؤخراً بقرار مجلس الأمن الدولي ٩٠٤ (١٩٩٤) الذي صدر في آذار/مارس ١٩٩٤ إثر المذبحة في الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤.

٦. دعا المصدر الإعلامي الدول العربية والإسلامية والأسرة الدولية وخاصة الأردن "إلى ضرورة التنبيه لخطورة موضوع القدس من جميع جوانبه".



فيصل الحسيني

وقال فيصل الحسيني (مسؤول ملف القدس) أن الفلسطينيين "لا يعارضون المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية، وإنما يأملون بأن لا تمس بعض بنود الاتفاقية الحقوق الفلسطينية الثابتة في القدس". (جريدة الحياة، ٢٧ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٤ ص. ٥).

خامساً: التفسير

١. لخص الأمين العام جامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد موقف الحكومات العربية بقوله أن: "الفقرة الثالثة من إعلان واشنطن هي (مقررة لحق وليست منشأة له). وبالتالي، وعلى ضوء التوضيح الأردني، فإن الولاية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الأماكن المقدسة، واضحة". (د. سامي مسلم، النضال من أجل القدس، مطبوعات باسيا، ١٩٩٦ ص. ١١٧).



عصمت عبد المجيد

٢. أعلن محمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية "أن الجدل الفلسطيني-الأردني الدائر حول مدينة القدس "لا مبرر له". وأنه يمكن معالجة سوء التفاهم عبر الاتصالات الفلسطينية-الأردنية المباشرة، بعيداً عن وسائل الإعلام وأن منظمة التحرير الفلسطينية اتفقت مع الأردن إثر قرار الأردن فك الارتباط مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨. أن تبقى الأردن على الإشراف على الأوقاف الإسلامية في الضفة الغربية بما فيها القدس". (جريدة الوطن الكويتية، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤).

٣. يقول فيصل الحسيني (مسؤول ملف القدس) أنه أطلع الجانب الأردني على الموقف الفلسطيني من الفقرة ٣ من إعلان واشنطن. وأن الجانب الأردني أكد "بأنه لا يوجد جدل حول السيادة الفلسطينية على القدس. ولكن الأردن يرغب في ممارسة دوره الذي يقوم به في القدس منذ فترة طويلة" (وفا في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٤ ص. ٦).

سادساً: النتيجة



الأمير الحسن بن طلال

أعلن الأمير الحسن بن طلال، ولي العهد الأردني، في الدار البيضاء في المغرب يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ حيث كان يرأس الوفد الأردني في مؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنه يرغب في وضع حد لهذا الجدل - مع الفلسطينيين- والذي ليس ثمة ما يبرره وأنه "عندما تؤدي المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل إلى اتفاق حول الوضع النهائي لمدينة القدس، فإننا نلتزم نقل الوصاية الأردنية على هذه الأماكن إلى السلطة الفلسطينية" (صحيفة القدس، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ص. ٤).